فتوى القتل الآثمة

› الحبيب علي زين العابدين الجفري

هالَني عدد الرسائل التي وصلتني عبر البريد وصفحة التويتر وصفحة الفيس بوك..

إذ يسأل أصحابها، وأكثرهم من الشباب، عن صحة الحديث الذى يُبيح قتل من خرج على الحاكم، فاستغربت من تكرر السؤال في وقتٍ واحدٍ وسألت: ماذا يجري؟ فأجاب أحد الشباب بأن «دكتوراً أزهرياً» أفتى في حلقة تليفزيونية بقتل المعارضة إن دعت إلى خلع الرئيس، مستشهداً بحديث في صحيح مسلم مع شرح الإمام النووي للحديث.

فلما استمعت إلى الحلقة المذكورة كاملة برزت مسألتان:

الأولى: صحة الحديث، وما يترتب عليه من حكم شرعي.

الثانية: صحة تطبيق الحديث على الواقع المُشار إليه.

وسأتناول المسألتين في هذه الخاطرة بعرض نص الحديث وشرح الإمام النووي له ومدى مطابقة ذلك لواقعنا المعاصر.

ولكن قبل ذلك أؤكد أن الفقير إلى الله لا يقف موقفاً سياسياً يؤيد أو يعارض طرفاً من الأطراف السياسية المتنازعة، وإنما يحاول إزالة اللبس الذي حصل في فهم النصوص والأحكام الشرعية المترتبة عليها، ما أدى مع تكرر هذا الطرح بل وظهوره مواكبا لاغتيال أحد رموز المعارضة في تونس بعد إعلان استباحة دمه، إلى تشكك شريحة واسعة من الشباب في صحة هذا الدين الكريم ورُقي الشرع الشريف، وكل ذلك بسبب تهوّر البعض في تسوّر النصوص الشرعية بغير تأهل علمي ولا تبصُر بالواقع الذى تُطبَّق الأحكام عليه.

وإليكم النص المُستشهَد به من الحديث مع تكملته التي أُهمِل ذكرها في الحلقة:

«ومن بايع إماماً فأعطاه صفقةَ يده وثمرةَ قلبه، فليُطعْه إن استطاع، فإنْ جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر. (يقول الراوي): فدنوت منه (أي الصحابي) فقلت له: أنشدك الله، أنت سمعت هذا من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؟ فأهوى إلى أذنيه وقلبه بيديه، وقال: سمعته أذناي ووعاه قلبي، فقلت له: هذا ابن عمك معاوية يأمرنا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل ونقتل أنفسنا، والله يقول: ﴿يأيُها الذين آمنُوا لا تأكُلوا أموالكم بينكُم بالبَاطل إلا أنْ تكونَ تجارةً عن تراض منكُم ولا تقْتُلوا أنفسَكُم إنَّ اللهَ كان بكُم رَحيْماً﴾، قال: فسكتَ سَاعة، ثم قال: أطعه في طاعة الله واعصهُ في معصية الله».

ونص شرح الإمام النووي الذى استشهد به:

«قوله (صلى الله عليه وسلم): (فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر) معناه: ادفعوا الثاني، فإنه خارج على الإمام، فإن لم يندفع إلا بحرب وقتال فقاتلوه، فإن دعت المقاتلة إلى قتله جاز قتله ولا ضمان فيه، لأنه ظالم متعدٍ في قتاله».

وعند الرجوع إلى أهل العلم اتضح أن الحكم هنا بالقتال متوقف على توفر الشروط الآتية:

1. أن يكون الحاكم خليفة مبايعاً بيعة شرعية وفق نظام الخلافة «ومن بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه»، وفى صحيح مسلم أيضاً: «إذا بُويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما». وهذا لا ينطبق على عقد الحكم في الجمهوريات ذات النظام الديمقراطي المعاصر، فهو يقوم على أساس الحكم الانتخابي المؤقت، كما أنه يسمح للمعارضة بالعمل على خلع الرئيس بالوسائل السلمية إذا أخلّ بعقد النظام الديمقراطي.

2. أن تكون القلوب مجتمعة على هذا الخليفة غير مختلفة حوله. وفى نفس الكتاب «صحيح مسلم»، باب حكم من فرّق أمر المسلمين وهو مجتمع، قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد، يريد أن يشقّ عصاكم أو يُفرّق جماعتكم فاقتلوه»، والمُطالع لأحوال الأنظمة التي نشأت بعد ما سُمي بالربيع العربي يدرك أن الأمر لم يستقر لها بعد، وأنها في مخاض متعسر لم يصل، حتى الآن، إلى مرحلة اجتماع القلوب على نتائجه.

3. أن يكون الخروج عليه مسلحاً، وذلك بالعمل على تجهيز جيش أو فرقة للقتال، حيث كان هذا هو السبيل المتعارف عليه قبل انتشار ثقافة العمل السياسي السلمي، ولهذا علل الإمام النووي جواز قتله بعلّة أنه تعدى أولاً باللجوء إلى القتال: «لأنه ظالم متعد في قتاله»، والتنظيمات السياسية المعارضة في هذه البلدان تُعلن التزامها بالقواعد الديمقراطية في سعيها السلمي وتستنكر العنف المسلح.

وهنا يتضح مدى الخلط الذى وقع فيه من استشهد بهذا الحديث الشريف.

ولعل هذا الخلط يرجع إلى سببين:

الأول: تصدّر غير المؤهلين للحديث عن الشريعة، فأخي الدكتور الأزهري الذي تسبب في هذه المشكلة لم يحصل على شهادته الأزهرية في الشريعة أو أصول الدين، بل كانت في بلاغة القرآن، وهي دراسة لا تؤهل صاحبها للتصدر في بيان الأحكام الشرعية، وإن كانت له دراسات شرعية أخرى فإنها لم تكن في الأزهر الشريف ولا على منهجه، وكم من دارس للشريعة في الأزهر الشريف يأتي وله انتماء لغير منهج الأزهر فيجعل من دراسته في الأزهر وسيلة لنيل الاعتراف به عبر الشهادة الأزهرية!

وقد رفض الأزهر الشريف هذه الفتوى واستنكرها، بل وأشار إلى احتمال تعرض من أصدرها للتأديب.

ورحم الله الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني حيث قال: «من تكلم في غير فنّه (تخصصه) أتى بالعجائب».

الثاني: قبول التنظيمات التي ترى أنها تعمل لخدمة الإسلام عبر العمل السياسي لخوض غمار السياسة تحت مظلة الديمقراطية، مع كون الكثير منهم يُصرِّح بأنه لا يراها نظاماً شرعياً، وإنما يجدونها الوسيلة المتاحة للتوصل بها إلى تطبيق الشريعة، ومنهم من عمل على إلحاقها بالشورى على اعتبار أن النتيجة الحتمية لها هي تصويت الشعوب المسلمة لصالح الشريعة.

ولهذا لوحظ عليهم الاستشهاد بقواعد العمل السياسي الديمقراطي عندما تكون موافقة لمشروعهم، ويُهرعون إلى النصوص الشرعية عندما لا تكون هذه القواعد موافقة لمشروعهم.

وهذا سيجعل هذه التنظيمات في حرج كبير إذا ما سارت الأمور على خلاف ما يتوقّعونه وأدّت هذه التجربة إلى نفور غالبية الشعوب من قبول الاحتكام للشريعة المطهرة بسبب عدم نجاح هذا المشروع، أو بسبب نتائج هذا التخبط في التترس خلف النصوص الشرعية، كلما أخفقت هذه التنظيمات في التوصّل إلى مبتغاها بالآليات الديمقراطية التي أعلنوا الالتزام بها.

ولله درّ القائل: «الفَطِن هو من يُقنع الناس بالدين عبر سياسته وليس من يقنعَ الناس بسياسته عبر الدين».

مع ملاحظة أن غالب التنظيمات الملقّبة بالإسلامية قد رفضت هذه الفتوى وتبرأت منها.

وأكرر هنا أن هذا التبيين لا يعني بحال من الأحوال تأييد فريق ضد الآخر ولا تأييد آلية العمل الديمقراطي أو رفضه، فليست العملية السياسية هي ما يشغل الذهن بل أثرها على إيمان الناس.

وقد وصلت ردود الفعل على هذا الواقع إلى نفرة شريحة متسعة من الشباب عن الدين، بل وصلت إلى حد اهتزاز الثقة فيه.

وهذا ما لا يدع مجالاً للسكوت عن هذا التخبط الذي نعيشه ويصطلي الجيل بناره التي تلتهم أعظم ما لديهم وهو إيمانهم.

والخلاصة أن هذا الاستشهاد بهذا النص الصحيح باطلٌ لأنه في غير موضعه.

وختاماً: أعرض عليكم نصوصاً لأحاديث من الكتاب نفسه الذى رُوي فيه هذا الحديث، وهو «كتاب الإمارة» من صحيح مسلم:

قال صلى الله عليه وآله وسلم: «اللهم من ولى من أمر أمتي شيئاً فشقّ عليهم فاشقق عليه، ومن ولى من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فارفق به».

وقال: «إن شر الرعاء الحطمة»، أي إن شر الحكام هو من يُحطم شعبه ويصل بهم إلى الدمار.

وقال: «لا طاعة في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف».

وقال: «ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته، إلا حرم الله عليه الجنة».

وقال: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلّون عليكم وتُصلّون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم».

اللهم اهدنا لما اختُلف فيه من الحق.

مليارية الحسم!

› حبيب عبدالرب سروري

عشيّة التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» في عمان، أجرَت قناة إم. بي. سي مقابلة مع الشيخ عبدالله الأحمر، أتذكّرها إلى الآن.

قال فيها: لا أفهم لماذا يتصايحوا (قصده: علي وعلي)، والبلد ميزانيّتها إلى هناك، إلى هناك!...

بعد دقيقة من الحوار، أدركت الصحفيّة أنها تعيش لحظة تلفزيونية لا تتكرر، بفضل عبارة: إلى هناك، إلى هناك.

عادت «رِيْوَس» (أي: إلى الخلف) بسؤال خبيث: «ممكن يا حضرة الشيخ أن تقول لنا، وأنت رئيس البرلمان اليمني، كم ميزانية اليمن بالضبط؟».

ردّ عليها منزعجاً قليلاً من «عدم فهمهما» لردّه السابق، قائلاً:

«قلت لك قبل قليل: إلى هناك، إلى هناك»!...

يبدو لي أن ثقافة «إلى هناك، إلى هناك» اكتسحَتْ كل اليمن، شماله وجنوبه!...

صارت «العقليّة المرعوشة» أكثر وحدويّة من أي وقت مضى!...

تمّ استبدال «إلى هناك، إلى هناك» اليوم بكلمة رشيقة، جميلة، لكنها مماثلة تماماً من حيث عدم الدقّة والفهلوة (أو: «الدّحبشة» بالمعنى الاصيل للكلمة، الخالي من أي بُعد جغرافيّ): مليونيّة!

أوّل مرة سمعت «مليونيّة» كان عند مسيرة كبيرة ورهيبة جدّاً في صنعاء، قبل عام ونصف تقريباً. لعلها اقتربت من الخمسة والسبعين ألفاً (هذا رقم كبير جدّاً، في رأيي). ربما الثمانين ألفاً، من يدري!.

أتفجّرُ سعادةً وفخراً عند رؤية مسيرات بهذا الحجم في أي مدينة يمنيّة.

لكني امتعضت يومها مع ذلك، وقلت في موقع «حريّة» إن استخدام كلمة «مليونيّة» غير دقيق، لا يحترم الرياضيات!...

ثمّ لم يتوقف امتعاضي منذ سنة ونصف كلما سمعت كلمة «مليونية» تستخدم في كلّ مسيرة تقريباً، حتى اليوم!...

شعرتُ بنوع من الغيرة ربما لأني قضّيتُ كل حياتي في المسيرات في فرنسا (بلد المسيرات منذ سنين السنين. يخرجُ أهلها للمسيرات لكل صغيرة وكبيرة. اكتسبوا بفضل إضراباتهم ومسيراتهم كل المنجزات الاجتماعية في تاريخهم الحديث).

أشارك شخصيّاً في المسيرات في باريس وغيرها من المدن، بانتظام.

لكن الأرقام التي أسمعها بعد الإحصاء متنوّعة ومتواضعة جدّاً بالمقارنة بأرقامنا اليمنية:

عشرة آلاف أحياناً، خمسة عشر ألفاً، عشرين ألفاً عدّة مرات، خمسة وعشرين ألفاً مرّات لا بأس بها، خمسين ألفاً بضعة مرّات، خمسة وسبعين ألفاً، مرّتين أو ثلاثاً.

أكبر مسيرة عرفتها كانت لرفض قانون للتقاعد عاشت خلاله فرنسا ما يشبه الإضراب العام لبضعة أسابيع.

عدد المتظاهرين: مائة وخمسة وسبعون ألف متظاهر في باريس. كان طولها عدّة كيلومترات.

(أعتمدُ دائماً على أرقام النقابات وليس على أرقام البوليس الأقل دائماً من أرقام النقابات لاستخدامهم طريقة حساب مختلفة لا أثق بها!)...

ثمّ في رأس رأس السنة، (عندما يتوافد كل شباب باريس والسوّاح الأجانب، من المساء حتّى الفجر، ويملأون كل المسافة من قوس النصر إلى الكونكورد وكلّ الشوارع المحيطة) لم يصل العدد، منذ أكثر من ثلاثين سنة، إلا مرّة واحدة إلى حوالي: ستمائة ألف!

ومع ذلك: الأرقام هي الأرقام، في فرنسا واليمن، حسب معرفتي!...

والحساب التقريبي لعدد المتظاهرين ليس صعباً كي نردّد عبارة الشيخ عبدالله الأحمر: إلى هناك، إلى هناك. أو: مليونيّة، بلغة الدلّع!...

واضح جدّاً: إذا كان هناك مليون متظاهر فذلك يعني أن مساحة المظاهرة حوالي مليون متر مربع.

(في كل المقاييس المتداولة هناك متظاهر واحد بالأكثر في المتر المربع، في المتوسط. لأن هناك فراغات كثيرة هنا وهناك، في أي مسيرة).

ذلك يعني: إذا كان عُرض المسيرة خمسين متراً فطولها حوالي عشرين كيلومتراً في لحظة معيّنة!

عشرين كيلومتراً: أكثر من طول شوارع الزبيري وحدّة وتعز معاً في نفس الوقت، بالتأكيد...

وإذا كان عرض المسيرة مائة متر (وهذا نادر جدّاً في شوارعنا وساحاتنا) فيلزم أن يكون طولها عشرة كيلومترات تقريباً!...

ولا أعتقد أن مسيرة يمنية واحدة تجاوز طولها يوماً بضعة كيلومترات تُعدُ بأصابع اليد.

نفس ثقافة الشيخ الأحمر هذه اكتسحت عدَن التي صارت تُستخدم فيها كلمة: «مليونية» في كل الصوصات!...

ربما حان الوقت لأن نرمي بثقافة الشيخ الأحمر، ثقافة «إلى هناك، إلى هناك»، وأن نستخدم أرقاماً أكثر دقّة (ثمّة أرقام كثيرة مُشرّفة جدّاً بين الألف والمليون، يمكننا استخدامها بدون خجل!)...

ما دفعني لكتابة هذا المنشور العاجل هو أني قرأتُ قبل قليل أحدهم (يبدو أنه خزّن قاتاً من نوع شرس معاد للرياضيات!) يستخدم عبارة: «مليارِيّة الحسم!»...

كدتُ «اشترغ» وأنا أقرؤه!...

روائي يمني وبروفيسور جامعي في علوم الكمبيوتر بقسم هندسة الرياضيات التطبيقية (كلية العلوم التطبيقية، روان، فرنسا)

هل يحمل الجهاديون السلاح مجدداً؟

› عمار علي حسن

فتاوى القتل ليست جديدة، بل قديمة قدم الاستبداد والطغيان والتعصب في حياة البشر، عانت منها كل المجتمعات الإنسانية، وأتباع الأديان السماوية، حيث سعى السلاطين المستبدون والملوك الجائرون إلى تكفير من عارضوهم، وتصدوا لظلمهم، وحرضوا الناس ضدهم، وكانت أدواتهم فى التكفير رجال دين أو علماء دين، فعُذبت أبدان، وأزهقت أرواح، وسُجنت أنفس، وحُرقت كتب، وشوهت سمعة أطهار أبرار، لكن التاريخ طمس سير الظالمين بينما سجل قصص المدافعين عن الحق والمتصدين للباطل والمنحازين إلى أشواق الناس إلى العدل والحرية والكفاية والمساواة. وكنا قد ظننا أن التكفير والعنف النابع من تصورات وفتاوى دينية قد ذهب إلى غير رجعة، بعد أن عانينا منه طويلا منذ أربعينات القرن العشرين على أيدي جماعة الإخوان ثم مطلع الألفية الثالثة على أيدي الجماعة الإسلامية ومختلف التنظيمات الجهادية، إثر سعي جماعات وتنظيمات اتخذت من الإسلام أيديولوجية لها إلى تطبيق ما سبق أن قاله فقيهها الميت الحي ابن تيمية: «أي من طائفة امتنعت عن تطبيق شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة والمتواترة، قوتلت عليها، والقتال لمجرد المنع لا على جحد الوجود».

وظن البعض أن انخراط أتباع التنظيمات والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية من بابها المشروع، سيقضي على ما تبقى من احتمال لوقوع العنف، لكن فُجعنا بعودة الإخوان أنفسهم، بعد أن تباهوا طويلا وكثيرا بتطليق العنف إلى غير رجعة إلى الاعتداء على معارضيهم، بقتلهم واعتقال بعضهم واحتجازهم وتعذيبهم واستجوابهم فى سماجة وقسوة ضارية، ثم توالي الاتهامات لهم بخطف شباب الثورة والاعتداء عليهم بإفراط، وتهديد آخرين بالسحل والقتل، بل وصل الأمر إلى حد تعزز الشكوك في أن فرق الإخوان، التي سمع الناس هديرها بهتاف «قوة.. عزيمة.. إيمان»، تدبر أعمال عنف من قبيل الحرق والتحرش الجنسي الممنهج بالفتيات لتخويف النساء من المشاركة فى الاحتجاجات على حكم الجماعة، وكذلك شيطنة الثورة. وهذا العنف أوجد عنفا مضادا، بعد أن كفر قطاع من شباب الثورة، للأسف، بالمسار السلمي.

ومن يطالع كتاب منير أديب «الجماعات الإسلامية والعنف.. العودة إلى العمل المسلح» قد يجد إجابة عن السؤال المخيف الذى يتداوله البعض حاليا وهو: هل يمكن أن تعود بعض التنظيمات الجهادية وغيرها إلى ممارسة العنف المسلح والإرهاب من جديد ضد السلطة أو المجتمع؟ وهنا يجيب: «المشهد الذي جرى فى العباسية ضد المجلس العسكري، وتجمع فيه بعض القطبيين والسلفية الجهادية وأصحاب الرايات السوداء لهو خير دليل على أن بذور العنف لا تزال موجودة.. فهؤلاء جمعوا معهم الآلاف من الشباب بشعار الموت فى سبيل الله أسمى أمانينا، فكان هذا بمثابة ما قبل البركان». بل يفاجئنا المؤلف بقوله: «البعض من الجماعات الإسلامية ما زال يؤمن بأفكار التكفير والهجرة، ولكنهم يفتقدون مفكرا ومنظرا وقياديا يحملهم لتنظيم يعمق هذه الفكرة لدى المجتمع ويؤصلها ويدفع نحو تطبيق قواعدها».

لكن أي رصيد لا يزال موجودا بيننا لأفكار شكري مصطفى، التي لم تكف عن التناسل والتوالد فى ركاب التنظير الأعمق والأشمل لسيد قطب وأبوالأعلى المودودي؟ يجيبنا منير فى كتابه، الذي ينطوي على لقاءات معمقة أجراها مع جهاديين متقاعدين أو مترقبين، قائلا: السلفية الجهادية تيار جديد يحمل لواء العنف وله أنصار كثر تميل إلى هذا الأسلوب، وهو يستمد قوته من التيار السلفي عموما فى مصر، وأغلب أعضائه مروا بتجربة السجن الأليمة فازدادت أفكارهم تطرفا بين شقي رحى التعذيب والاضطهاد، فأصبحوا أكثر إيمانا بجدواها، ولهم شيوخهم الذين يبررون لهم هذا المسلك.

لكن ماذا عن المستقبل؟ هنا يتوقع المؤلف أن تعود «المجموعات القتالية»، التي تكفر الحاكم وتكفر من لا يكفره وبالتالي ترمي المجتمع كله بالكفر وتستبيح أموال وأعراض المسيحيين، إلى العمل من جديد، ويعزو هذا لأسباب منها محدودية تفكير أتباعها وعدم وجود روابط تنظيمية كبرى تجمعها وتمكن من السيطرة عليها.

وبعد أن يستعرض الكاتب تاريخ العنف الذي مارسه تنظيم الجهاد والجناح العسكري للجماعة الإسلامية ينتهي إلى المعضلة التي نواجهها حاليا وهي «السلفية الجهادية»، وهؤلاء يعتبرون أنفسهم امتدادا لتنظيم القاعدة، وحركة شباب المجاهدين في الصومال، وحركة طالبان فى أفغانستان، وقد رفضوا كافة المراجعات الفكرية، سواء التى قام بها قادة الجماعة الإسلامية أو مفتي الجهاد الدكتور سيد إمام عبدالعزيز، ووصفوا أصحابها بأنهم «تراجعوا عن فريضة الجهاد» التى يتمسكون بها، وهم «ليس لهم تنظيم واضح أو إطار يتحركون من خلاله، لكن لهم شيوخ يأخذون عنهم.. وهم ينتشرون فى كل أنحاء مصر، لا سيما فى سيناء». وبعد مقابلات ودراسات وغوص فى التاريخ القريب للعنف الذى مورس على خلفية رؤى فقهية ملتوية تحاول أن تسند مضمونها إلى النص الإسلامي ينتهي الكاتب إلى قول خطير يعرضه في ثقة قائلا: «الفترة القادمة سوف تشهد عملا مسلحا ربما يكون ضعيفا أو محدود الأثر من الناحية المادية، ولكن أثره المعنوى سيكون كبيرا. وهذه العمليات ستكون عشوائية».

كاتب مصري

إنه حوار لا أضحية .. أيها الشيخ

› يحيى السادة

من خلال اعتقاد البعض بأن الكاتب الصحفي هو الأقرب لتفسير الواقع السياسي أكثر من غيره سألني أحدهم عن سر تواري الشيخ عبدالمجيد الزنداني عن وسائل الإعلام، خصوصاً خلال هذه الفترة المزحومة بالتعليقات وبالتصريحات ذات الصلة بالحوار الوطني المزمع عقده في 18 من شهر مارس القادم.

كان بودي التهرب من سؤال كهذا كون الإجابة عليه تندرج في إطار علم الغيبيات خاصة أني لست من اتباع الشيخ أو من اللصيقين به طوال يومه، إلا اني آثرت الإجابة ولو من باب الاجتهاد كي لا تتزعزع ثقة هذا السائل بي ككاتب وبالصحافة بشكل عام، إذ لم أجد من تفسير يرضي فضول هذا السائل غير القول إن الشيخ ربما منهمك في هذه الفترة في أبحاثه واكتشافاته الطبية من منطلق حرصه على التخفيف من المعاناة البشرية لاسيما تخفيف المعاناة عمن يعانون من مخاطر الأمراض المعضلة التي عجز الغرب رغم إمكانياته البحثية والمختبرية الهائلة من اكتشاف عقاقيرها الناجعة فوضع الله سره في شخص هذا الشيخ الجليل الذي لم تتوقف اكتشافاته لكثير من الأمراض البشرية المزعجة والقاتلة والمحيرة لعلماء العالم منذ سنوات عدة مضت .

لم يمض على تفسيري هذا الذي أقتنع به السائل غير ساعات فقط إلا وظهر شيخنا من جديد من خلال تصريح أدلى به في مؤتمر صحفي عقده في العاصمة لمناقشة ما سماه مستقبل الحوار الوطني .. هذا الظهور الذي جعل السائل يسارع إلى الاتصال بي ليقول لي : قلت لي إن الشيخ منهمك في أبحاثه واكتشافاته خدمة للبشرية وها هو ظهر مجدداً مهدداً بأن لا أمن ولا استقرار طالما استبعد وغيره من علماء الهيئة من المشاركة في الحوار الوطني القادم.

قلت له: صدقني أنا، لا تصدق عينك فربما من ظهر في المؤتمر هو شبيه بالشيخ .. أما الشيخ الحقيقي المفرغ نفسه لخدمة البشرية فهو في معمل أبحاثه ومختبراته ولا يمكن أن يفكر بحوار هو من اختصاص الساسة ورجال الاقتصاد والقانون إيماناً منه بضرورة أن يعطى الخبز لخبازه.

على اعتبار أن الشيخ عبدالمجيد صرح بتصريح كهذا أود القول لشيخنا هنا إن طابع هذا الحوار سياسي بامتياز :كون دوافعه وبواعثه هي ثورة فبراير2011م التي هب الناس في هذا البلد لإشعالها ولإنضاج جذوتها في مواجهة نظام استبدادي أستأثر بكل خيرات وثروات هذا الوطن مقابل إلحاقه الأذى بكل أطياف المجتمع تمثل بالإفقار وبالتجويع وبالتجهيل بل وبتكريس الإحباط في نفوس الكثير بهدف التسليم بعدم إمكانية التغيير الذي هو سنة من سنن الله في خلقه. من هذا المنطلق فإن ملايين الناس حين ثاروا على نظامهم الديكتاتوري لم يثوروا لكونه لم يحكم بكتاب الله وسنة رسوله الأعظم وإنما لمغالاته في الجور وفي الاستبداد وفي نهب الثروات وفي وأد آمال وأحلام الشعب في التغيير وفي التحديث، أما ما يتعلق بالدين فما من أحد في هذا البلد إلا ويتمسك بدينه الحنيف وبثوابته التي لا نقاش فيها بحيث تحتاج إلى حوار .. حوارنا القادم هو في أمور دنيوية بحتة سياسية واقتصادية في الأساس، الأمر الذي لا يتطلب للخوض في هكذا حوار علماء دين أو كيفية الشروع فيه ، بحيث يكون حواراً على الطريقة الإسلامية كما في الأضحية التي تتطلب تسمية الله وتوجيهها نحو القبلة قبل الشروع بذبحها.

ما يحتاجه الناس في بلد مضطرب كهذا جراء تداخل الاختصاصات في بعضها البعض هو أن يلزم كل واحد موقعه، وأن يلتزم بتخصصه، الدين مثلاً له علماؤه وفقهاؤه بينما في السياسة وفي الاقتصاد وفي علم الإدارة فإن لكل علم منها علماءه وجهابذته ومفكريه .. .. الخلط بين هذا العلم وذاك وبالذات بين علم السياسة وعلوم الدين ، كخلط الماء بالزيت .. دليل على ذلك ما مرت به أوروبا من ظلمة ومن تخلف في القرون الوسطى جراء التداخل بين اختصاصات الكنيسة واختصاصات الحاكم، دليل آخر هو ما يجري اليوم في كل من مصر وتونس من رفض لكل هذا التداخل والتعارض في الاختصاصات .

إذا ما تحسس كل واحد في هذا البلد جمجمته لمعرفة ما تحتويه من معلومات عندها لن تجد على الإطلاق من سيحاول إقحام نفسه في عمل ليس من اختصاصه فلطالما يحزنني أمر كثير من الناس ممن يحاولون بشتى الطرق المشاركة في مؤتمر الحوار على طريقة العامل اليمني الباحث عن لقمة عيشه الذي لا تعجزه أية مهنة، وما إن يجرب حتى يكتشف عجزه. وأقول لهؤلاء: الحوار الوطني يعد قضية هي بحجم الوطن وبحجم سكانه ، بينما الشاهد على هذا الحوار هو التاريخ الذي لن يغفر لأي مخبول أقحم نفسه في هكذا مهمة وطنية وتاريخية مقابل ما سيتقاضاه من أجر يومي.

ما يتعلق بالشيخ عبد المجيد لا أدري ما الذي حال دون إشراكه في مؤتمر الحوار من خلال القائمة المتعلقة بتحالف المشترك الذي من أهم ركائز مكونه السياسي حزب الإصلاح الذي ينتمي إليه الشيخ الزنداني والذي يعد من رعيله الأول، ومن مؤسسيه ومن كبار قادته بل ورئيس مجلس شورى هذا الحزب لفترة من الزمن.. سؤال هو برسم حزب الإصلاح لا برسم الرئيس أو اللجنة الفنية للحوار أو برسم الوطن الذي يتهدده الشيخ بعدم أمنه واستقراره في حال عدم مشاركته وأعضاء هيئته الدينية في الحوار القادم كما جاء في مؤتمره الصحفي.